

المتابعة المرحلة التالية لعمليات التقييم المشترك، وذلك لقياس مستوى الإصلاحات التي قامت بها الدولة من حين لأخر في مجال مكافحة وأيضاً قياس فاعلية أنظمتها وقوانينها الرأهنة، وتساهم عملية المتابعة في تحفيز الدول للإستمرار في تحسين وتعزيز أنظمة وقوانين مكافحة من أجل معالجة أوجه القصور الواردة في تقرير تقييمها المشترك لضمان تحصينها من مخاطر اختراق عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا الهدف يكتسي أهمية كبرى لسلامة استقرار النظام المالي والاقتصادي في كل دولة. ومن أجل هذا تعمل المجموعة على تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة في دول المنطقة.

وامتداداً لتلك النجاحات التي حققتها المجموعة، تسعى جمهورية السودان من خلال رئاستها للمجموعة خلال هذا العام إلى المساهمة في إنجاز المأمول والمتوقع، إيماناً من السودان بأهمية الأهداف التي من أجلها أنشئت المجموعة.

رئيس المجموعة

والاقتصادي والاجتماعي لكافة بلدان العالم. وفي هذا الإطار، تلعب مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوراً محورياً في المنطقة، فهي بمثابة حلقة الوصل بين الدول الأعضاء في المجموعة بعضها البعض من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى من خلال مشاركتها ممثلة في الرئاسة والسكرتارية في اجتماعات أهم الجهات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنها مجموعة العمل المالي، وعلى الجانب الأخر تشجع المجموعة الدول الأعضاء على تبني وتنفيذ المعايير الدولية وتعمل على رفع مستوى الوعي لديها حول طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوصول إلى أفضل الحلول الإقليمية لمكافحتها.

ولعل أبلغ دليل على نجاحات وإنجازات المجموعة إتمامها الجولة الأولى لبرنامج عملية التقييم المشترك الذي عزز وبشكل ملحوظ أنظمة مكافحة في الدول الأعضاء، واستكمالاً لذات الجهود المبذولة في مجال التقييم، تعد عمليات



عصام الدين  
عبدالقادر الزين

الأخوة والأخوات، يسعدني أن أرحب بكم جميعاً عبر النشرة الصحفية الإلكترونية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تسلط الضوء على أهم الفعاليات والأحداث التي تنظمها المجموعة وتشارك فيها.

لا شك أن أفتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأثران وبشكل كبير على الأنظمة والمؤسسات المالية والاقتصادية والأسواق العالمية، حيث أخذت مكافحة هاتين الجريمةين مكاناً بارزاً ضمن جداول أعمال الاجتماعات الدولية والإقليمية واللقاءات على أعلى المستويات والأصعدة نظراً لمخاطرها الجسيمة على مكونات النسيج المالي

## إنعقاد الاجتماع العام السابع عشر في الخرطوم



ومن جانب آخر تقرر عقد الاجتماع العام الثامن عشر خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣م.

جدول أعماله والتي تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة.

العام السابع عشر، الذي شارك في أعماله عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لثمانية عشرة دولة عربية من الدول الأعضاء كما شارك من الدول والجهات المراقبة كل من (السلطة الوطنية الفلسطينية، والمملكة المتحدة، ومملكة إسبانيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي (الفاتف)، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل الأوروبية الآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة).

وتم خلال جلسات الاجتماع مناقشة كافة الموضوعات المطروحة ضمن

أستضافت جمهورية السودان الاجتماع العام السابع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخرطوم خلال الفترة من ٣٠ أبريل / نيسان إلى ٢ مايو/أيار ٢٠١٣م، الذي أفتتحه معالي السيد / علي محمود عبدالرسول، وزير المالية والاقتصاد الوطني في جمهورية السودان بحضور معالي الدكتور / محمد خير الزبير، محافظ بنك السودان المركزي، وترأس سعادة المستشار / عصام الدين عبدالقادر الزين، وكيل وزارة العدل ورئيس اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاجتماع

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

البريد الإلكتروني: info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org

ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

عادل بن حمد القليش



## المنهجية الجديدة لتقييم أنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتمد مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية المنشأة على غرارها، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في عمليات تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على منهجية تقييم موحدة، ومتفق عليها من قبل جميع تلك المنظمات والمؤسسات. وتعتبر منهجية التقييم من أهم الأدوات التي يعتمد عليها خبراء فرق التقييم المشترك أو التفصيلي في قياس مدى التزام الدولة الخاضعة للتقييم بالتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف). وكان أول إصدار لمنهجية للتقييم في العام ٢٠٠٢م بعد عمل مشترك بين مجموعة العمل المالي وصندوق النقد والبنك الدوليين، وخضعت غالب الدول في العالم لعملية التقييم وفق تلك المنهجية وحسب تعديلاتها اللاحقة، حتى تم إنهاء جولات عمليات التقييم حول التوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال والتوصيات الخاصة التسع بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وبعد أن أنهت مجموعة العمل المالي (فاتف)

كفاية تطبيق التوصيات، وتحديد مدى تحقيق الدولة الخاضعة للتقييم مجموعة من النتائج تعتبر أساسية لنظام مكافحة قوي. وبالتالي يركز تقييم الفعالية على قياس مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسسي على تحقيق النتائج المتوقعة.

وبشكل عام، فإن كلا القسمين، الأول والثاني من المنهجية، يوفران أساساً شاملاً يمكن من خلاله التوصل إلى تحليلاً متكاملاً لمدى التزام وفعالية أنظمة الدولة محل التقييم بالتوصيات، ومستوى نجاحها في تحقيق نظام مكافحة قوي. يذكر أن درجات التقييم للالتزام الفني (القسم الأول من المنهجية) تتضمن أربع درجات رئيسية هي: ملتزمة، وملتزمة إلى حد كبير، وملتزمة جزئياً، وغير ملتزمة، وفي حالات محددة يمكن استخدام درجة التزام غير منطبقة. أما بالنسبة لقسم تقييم الفعالية، فهي تقاس من خلال مدى تحقيق النتائج المباشرة المحددة (النتيجة)، منها على سبيل المثال "؛ ان تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مفهومة، وعند الاقتضاء، هناك اجراءات تم تنسيقها على الصعيد المحلي من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح". وتعذي النتائج المباشرة ثلاث نتائج وسيطة تمثل أهدافاً رئيسية لتدابير مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علماً بأن الهدف الأسمى هو حماية الأنظمة المالية والاقتصاد من تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، من أجل تقوية نزاهة القطاع المالي والمساهمة في السلامة والأمن.

\* السكرتير التنفيذي للمجموعة

## اعتماد تحديث مشروع التطبيقات عن مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نوقش في الاجتماع السادس عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي نُظم على هامش الاجتماع العام السابع عشر يوم الاثنين الموافق ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣م في الخرطوم بجمهورية السودان عدداً من البنود الهامة التي تتعلق بعمل الفريق، وكان أبرزها استعراض مشروع التطبيقات «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث»، واقتراح عقد ورش عمل للدول الأعضاء حول المعايير المحدثة ومنهجية التقييم المشترك والتحليل الاستراتيجي، وذلك في نطاق توفير المساعدات الفنية والتطبيقات، واعتمد الاجتماع العام السابع عشر مشروع التطبيقات حول «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث» الذي أركز على تحليل أحدث المعلومات عن مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقارنتها بتلك التي تم تحديدها في المشروع السابق عام ٢٠١٠م. ومن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير بشأن حالات غسل الأموال مقارنة مع عام ٢٠١٠م، استمرار اتجاه غسل الأموال من خلال أساليب النصب والاحتيال والاتجار غير المشروع في المخدرات واستغلال المصارف وشركات الصرافة، وتكرار أساليب تحويل الأموال وإيداعها في الحسابات المصرفية كأكثر أساليب غسل الأموال على مستوى المنطقة. ومن الاتجاهات الحديثة التي ذكرت في بعض الحالات هي إستعمال شبكة الإنترنت للقيام بتحويلات مصرفية مشبوهة وإستعمال أجهزة السحب والإيداع الآلي.

## اللقاء السابع لمنتدى وحدات المعلومات المالية في الخرطوم

بحثت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللقاء السابع لمنتدى وحدات المعلومات المالية الذي عُقد في الخرطوم بجمهورية السودان يوم الأحد الموافق ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣م عدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام بمجموعة إيجمونت لوحدة المعلومات المالية وآليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وعلاقة المنتدى بالأجهزة التابعة للمجموعة، والجدير بالذكر أن عشر وحدات معلومات مالية من دول المجموعة قد أنضمت إلى مجموعة إيجمونت في الفترة الماضية، وتسعى حالياً إلى الانضمام كل من وحدات المعلومات المالية في الجزائر (يوليو ٢٠١٣م)، والسودان، وعمان، والعراق، والكويت، وليبيا، وموريتانيا، واليمن. وفي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، قدمت وحدة التحريات المالية بالمملكة العربية السعودية عرضاً لتجربتها في موضوع نظم المعلومات بوحدة المعلومات المالية، وهدف هذا العرض إلى توضيح الوسائل التي اتبعتها أو يمكن إتباعها في إطار حفظ البيانات التي تتلقاها وتقوم بتحليلها الوحدة في إطار تعقبها للعمليات المشبوهة، بالإضافة إلى أهم المسائل المتعلقة بسرية البيانات المحفوظة.



## المملكة الأردنية الهاشمية تخرج من عملية المتابعة العادية

**خرجت** المملكة الأردنية الهاشمية من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين، حيث استعرضت المملكة تقريرها الثالث أمام الاجتماع العام السابع عشر الذي أشاد بالتقدم المحرز في مجال أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يذكر أن المملكة الأردنية الهاشمية خضعت لعملية التقييم المشترك في عام ٢٠٠٩م على يد فريق مؤلف من سكرتارية المجموعة وخبراء من دول المجموعة.

## الجدول الزمني لعملية التقييم المشترك في إطار الجولة الثانية

ودراسة الجدول الزمني لها. وهدفت دراسة الجدول الزمني للجولة الثانية من برنامج عملية التقييم المشترك إلى تحديد معايير تصميم الجدول الزمني الذي يحدد مواعيد عمليات التقييم المشترك للدول الأعضاء، وتحديد فترة زمنية معقولة بين الفترة التي خضعت الدولة لها للتقييم في الجولة الأولى والفترة التي سيتم تقييمها مرة أخرى في الجولة الثانية. هذا وقد اعتمد الاجتماع العام السابع عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك المتضمن توصيات الفريق المتفق عليها في اجتماعه.

**على** هامش الاجتماع العام السابع عشر انعقد الاجتماع العشرين لفريق عمل التقييم المشترك في جمهورية السودان بالخرطوم يوم الاثنين الموافق ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣م، وناقش الفريق خلال اجتماعه عدداً من المواضيع الهامة التي كان أبرزها اقتراح عقد ورشة عمل للدول الأعضاء حول المعايير المحدثة ومنهجية التقييم المشترك في النصف الثاني من عام ٢٠١٣م، بالإضافة إلى تعديل إجراءات التقييم المشترك والاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المشترك

## ورشة عمل إقليمية

### تسليط الضوء على قطاعات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية



الأولى من نوعها على مستوى المنطقة ثلاث قطاعات ذات أهمية كبرى في ميدان الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية. وتأتي هذه الورشة ضمن خطط المجموعة التدريبية التي تهدف إلى رفع مستوى قدرات الأشخاص المعنيين بالرقابة، وقد شارك في هذه الورشة نحو خمسة وثلاثون خبيراً من الأجهزة الرقابية على قطاع خدمات تحويل الأموال وقطاع التأمين والأوراق المالية من مختلف الدول العربية الأعضاء.

خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ مارس/أذار ٢٠١٣م. وهدفت الورشة إلى نشر مفهوم تطبيق المنهج القائم على المخاطر كأساس لتطبيق الفحص والإشراف الميداني والمكتبي على المؤسسات المالية غير المصرفية. كما استعرضت الورشة أحدث المعايير الدولية المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي (الفااتف) في شهر فبراير ٢٠١٢م ذات الصلة بمجال خدمات تحويل الأموال والتأمين والأوراق المالية. واستهدفت الورشة التي تعتبر

**في** إطار خطط مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التدريبية عقدت المجموعة بالتعاون مع البنك الدولي واللجنة التونسية للتحاليل المالية ورشة عمل إقليمية حول تدريب موظفي سلطات الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية في شأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بتونس العاصمة في الجمهورية التونسية

## الفساد وغسل الأموال

**تعمل** دول العالم بشكل حثيث على محاربة الفساد بمختلف أنواعه لما له من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية تعيق التنمية وتهدد استقرار الدول، ويشير أحد تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه «يدفع أكثر من ترليون دولار من الرشاوي سنوياً على مستوى دول العالم المتقدمة والنامية». ويسعى ممارسو الفساد بالخفاء إلى الاستفادة من مكاسب سواء فردية أو جماعية بصورة غير مشروعة لها تداعيات خطيرة على الأمن والسلم العالمي. وتساهم العلاقة القائمة بين الفساد وعمليات غسل الأموال إلى زيادة معدل النشاط الإجرامي، حيث يضيف مجرمو الفساد الصفة الشرعية على ثروتهم المكتسبة بصورة غير شرعية مما يؤدي إلى تشجيعها بمختلف أشكالها وأنواعها، وبالتالي يؤدي نجاح هاتين الجريمةتين إلى دعم الأعمال الإجرامية والإرهابية التي تهدد

الأستقرار في مختلف قطاعات الدولة. وعلى الرغم من أن هاتين الجريمةتين يمكن أن تقعا في أي دولة في العالم، إلا أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر أكثر جسامة في الدول النامية.

### التلاعب أنواعه كثيرة، وأخطرها أستغلال السلطة

ويسبب نقص السياسات والتدابير الوقائية الفعالة لمنع وكشف وردع هذه الجريمة على مساعدة عمليات التلاعب لتحقيق أنشطة غير مشروعة، مما يتعين على فاعل هذه الجريمة غسل تلك المتحصلات لغرض إخفاء مصدرها غير المشروع (التغطية)، وبطبيعة الحال يساهم هذا النوع من الفساد في أنتشار عمليات غسل الأموال، فعلى سبيل المثال يحاول المجرمون رشوة المسؤولين الحكوميين أو المحامون وغيرهم من أصحاب المهن القانونية والمالية أو غير المالية بحيث يمكنهم متابعة سير أنشطتهم غير المشروعة، وكلما كانت قوانين وتشريعات مكافحة رادعة وفعالة، كلما زاد معدل الأستقرار في تلك القطاعات.

### كيف يمكن لمجموعة العمل المالي (الفاتف) أن تكون داعمة في مكافحة الفساد؟

وفي هذا الإطار أصدرت مجموعة العمل المالي (الفاتف) مؤخرًا دليل إسترشادي ومذكرة حول استخدام توصيات المجموعة (التوصيات المعتمدة في فبراير ٢٠١٢م) لمساعدة الدول في دعم جهودها لمكافحة الفساد حيث يسلط الدليل الضوء على التوصيات المعنية وعلى الصلة القائمة بين الفساد وغسل الأموال. ويشير الدليل الإسترشادي لمجموعة العمل المالي (الفاتف) إلى واحد وثلاثين توصية من أصل التوصيات الأربعين حيث أن تطبيقها الفعال يساعد الدول على الحفاظ على سلامة القطاع العام وحماية القطاع الخاص من الإستغلال وتعزيز الشفافية في النظام المالي والمساعدة على كشف وتجرى وملاحقة مرتكبي الفساد وغسل الأموال واسترداد الأصول المنهوبة. كما أشار الدليل إلى أن إرساء ثقافة الإلتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يخلق بيئة يسهل فيها كشف جرائم الفساد وعقاب مرتكبيها.

## التزوير والتزيف للأدوات المالية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

**تعمل** المجموعة حالياً على مشروع التطبيقات حول «المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزيف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب» الذي وافق عليه الاجتماع العام الرابع عشر للمجموعة (الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر ٢٠١١م).

وتكمن أهمية موضوع المشروع في أن عمليات التزوير والتزيف تعتبر جرائم خطيرة على الصعيد الاقتصادي وترتبط - كواحدة من الجرائم الأصلية - بجريمة غسل الأموال حيث تعد جريمة التزوير والتزيف من أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً. كما توضح النتائج التي توصل إليها تقرير التطبيقات الذي أعدته المجموعة واعتمده الاجتماع العام عام ٢٠١٠م عن «مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» أن جريمة

التزوير هي أكثر الجرائم الأصلية تكراراً في الحالات التي تمت دراستها وهو ما يشير إلى تأثير هذه الجريمة على جميع الدول الأعضاء في المجموعة.

ويهدف المشروع إلى زيادة فهم طبيعة جرائم التزوير والتزيف ونطاقها والمخاطر المترتبة عليها والتعرف على أكثر الأساليب المتبعة لغسل الأموال المتحصلة من جرائم التزوير والتزيف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية.

كما يهدف المشروع إلى التوصل إلى تطوير سبل أفضل لدعم جهود الجهات المعنية لمكافحة جرائم التزوير وغسل الأموال المتحصلة عنها ومساعدتها في القيام بدورها بفعالية أكبر.

هذا وسيتم تقديم المسودة النهائية للتقرير إلى فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات والاجتماع العام الثامن عشر للاعتماد في نهاية نوفمبر ٢٠١٣م.

